مداخلة الاستاذ علي حمدان

خلال

مؤتمر: "تجاوز الإنقسامات: ندوة من أجل مستقبل لبنان"

بيت المستقبل – بكفيا، الاربعاء 14 أيـار 2025

* * * *

حضرات المشاركين،

لبنان واللبنانيون إلى أين ؟

في مرحلة تحيط به مخاطر إقليمية وإختلال دولي.

إن دستورنا الذي يجب أن نحتكم إليه جميعاً ينص في مقدمته على ثابتة أعلنها الإمام السيد موسى الصدر بأن لبنان وطن نهائي لجميع أبنائه.

ولكي يكون كذلك يجب أن يحضن لبنان الدولة، لبنان الوطن بعدالة وشراكة كل اللبنانيين كمواطنين متساويين بالحقوق والواجبات، كما هي الدول الراقية في العالم.

فهل نحن كذلك ؟

وطن نهائي لا ملجأ.

وطن للبنانيين لا للاجئين ولا للنازحين.

وطن بلا احتلال سيد حر مستقل.

وطن قادر على حماية سيادته وحرية قراره واستقلاله.

وأقتبس من الرئيس نبيه بري قولا لطالما ردده في اكثر من مناسبة ومؤتمر دولي بأنه لا يجوز تحويل لبنان إلى مشوه حرب ومستودعاً للأزمات على رصيف التسويات في المنطقة والعالم.

وبالعودة الى عنوان لقائنا اليوم .

لقد عانى لبنان عبر تاريخه الحديث من نزاعات داخلية متكررة، كان أبرزها الحرب الأهلية (1975–1990)، إضافة إلى توترات طائفية وسياسية مستمرة. في ظل هذا الواقع تبرز أهمية البحث الدائم عن الحلول اللاعنفية

كوسائل بديلة لحل النزاعات، تمنع الإنزلاق مجددا بالوطن نحو العنف والإقتتال الداخلي وتحافظ على النسيج الاجتماعي وتحفظ الكيان.

أولاً: في أسباب النزاعات الداخلية في لبنان.

-الطائفية السياسية: نظام المحاصصة الطائفية يؤجج الانقسامات.
-غياب العدالة الإجتماعية والمساءلة والحرمان يؤدي إلى فقدان الثقة بالدولة.
- الفساد / نتيجة غياب العدالة الإجتماعية والمساءلة .

دخلنا عهد الطائف بأن الوظائف العامة دون الفئة الأولى غير مقيدة بطائفة أو مذهب بل حرة محررة وفقاً لمعايير الكفاءة / إنتهينا بالمطالبة بتطييف مأموري الأحراج.!!
-لن أسهب في تعداد الشوائب بتطبيق الطائف ولا بالبنود التي لا تزال تنتظر التطبيق ولا من هو السبب بالتأخير؟ لا أريد أن أعدد مجلس الشيوخ، مجلس نيابي خارج القيد الطائفي، لامركزية إدارية موسعة، وهيئة وطنية للبحث في كيفية إلغاء الطائفية السياسية التي هي علة العلل في لبنان (هيئة للبحث وليس للتقرير، وبتقديري هكذا هيئة تبقي الحوار مفتوحا على مخاوف اللبنانيين).
-أيها السادة سأتجاوز كل ذلك لأسأل أين نحن الآن ؟ وإلى أين ذاهبون؟ وكيف نحمي هذا اللبنان لأبنائنا لقرن آخر؟.

صدقوني أن خلافنا وإختلافنا على جنس الملائكة يفسح المجال أمام تفاعل الأزمات وبالتالي يشرع الأبواب أمام التأثيرات الخارجية التي تصب في تغذية الإنقسام وإستبعاد الحلول اللاعنفية المستدامة .

في تشرين الثاني من العام المنصرم نجحنا بفضل جهود دولة الرئيس نبيه بري بوقف الحرب العدوانية الإسرائيلية على لبنان ونخطف إتفاقا لوقف إطلاق النار وتطبيق القرار الأممي رقم 1701 بضمانة الولايات المتحده الأمريكية وفرنسا ونخرج لبنان من قلب ذلك اللهيب المدمر، وأنتخبنا رئيساً للجمهورية بعد شغور لأكثر من سنتين وكانت له حكومة العهد الأولى وكان للبنانيين خطاب القسم وبيان التأليف الذي تعهد بتصحيح الشوائب بتطبيق الطائف وتطبيق ما لم يطبق من بنوده الإصلاحية ولا بد من التنويه بما تضمنه خطاب القسم حول المداورة في الوظائف العامة لاسيما في الفئة الأولى والحوار حول مختلف العناوين والقضايا الخلافية لاسيما

حول استراتيجية حماية لبنان (من يتصور هذه الإنطلاقة للعهد خلال أشهر معدودة مع هذه الدينامية، هل يمكن أن تكون عاجزة عن قيام حوارات لحلول تؤدي لإستقرار مستدام). وهنا نعيد تذكير الحكومة بما أعلن على لسان رئيسها دولة الرئيس نواف سلام بأن إعادة الإعمار إلتزام وليس قرار.

ثانياً: ماهي مفاهيم الحلول اللاعنفية؟

الحلول اللاعنفية هي تلك التي تُمارس بدون إستخدام القوة المسلحة، وتعتمد على وسائل مثل:

-الحوار والتفاوض والتوافق.

-المصالحة وبناء الثقة.

-التربية على الحوار وقبول الآخر من خلال تنشئة وطنية لا طائفية.

وفي أمثلة على مبادرات لا عنفية في لبنان :

-حوار مدينة الطائف والذي افضى الى اتفاق الطائف والذي بات وثيقة للوفاق الوطني دستورنا اليوم.

- طاولات الحوار التي دعا اليها رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري منذ عام ٢٠٠٦ والى ما قبل انتخاب الرئيس جوزاف عون وإصراره على أن لا عداوة بين اللبنانيين انما هو خصومة سياسية ليس إلا.

لابد من الاشارة الى ان خطاب النائب سامي الجميل في مجلس النواب وسياسة اليد الممدودة. كان محل تقدير عام تحتم وجود سردية وطنية موحدة ووجود كتاب تاريخ موحد.

ثالثاً: فما هي التحديات أمام الحلول اللاعنفية؟

- هيمنة الخطابات الطائفية والمذهبية، كل يريد التمسك بانه حامي الجماعة والطائفة بينما مطلوب الوطن حامي الجميع.

-غياب الإرادة السياسية في الحوار كنهج لمقاربة القضايا والعناوين الخلافية كما الإصلاحية.

-ضعف مؤسسات الدولة وغياب المساءلة والافراط بالتغني بالديمقراطية.

رابعا: توصيات لتعزيز الحلول اللاعنفية

1.تطبيق اتفاق الطائف كاملا للافساح في تطويره هو ممر للبنان نحو تطوير نظامه السياسي وصولاً للدولة المدنية وهو ما يفرض وطنياً ودستورياً التواصل والتنسيق الدائمين بين السلطات الدستورية كافة لاسيما بين

الرئاسات الثلاث لتعزيز واستدامة الاستقرار (اميركا عدلت دستورها حتى اليوم اكثر من 72 مرة، كذلك فرنسا 25 مرة منذ دستور 58).

(مايسمونه ترويكا)

2 .تعزيز التربية على المواطنة والتنشئة المواطنية.

3 .تشجيع الإعلام على نشر ثقافة الحوار والتسامح .

4 .تمكين المجتمع الاهلي من المشاركة في صنع القرار والمساءلة.

5 .قانون انتخاب ثابت لا متحرك لا افقيا ولا عاموديا لضمان حسن التمثيل .

وثقوا انه مهما طال الوقت في سلوك طريق الإصلاح يبقى أقل كلفة على لبنان واللبنانيين من الإقتتال والإحكتام الى العنف.

في الخاتمة.

لقد كرس قداسة البابا يوحنا بولس الثاني لبنان وطن الرسالة والتلاقي ومختبراً للحوار، وقبله أكد سماحة الإمام السيد موسى الصدر بأن لبنان بلد الرسالة ووطن الضرورة الحضارية للعالم واذا سقطت تجربة الحوار فيه سوف تظلم الانسانية جمعاء ونحن من مدرسته وبلسانه من على منبر كنيسة الكبوشيين اعلنها مدوية ونعلنها دائما وابدا مع الرئيس نبيه بري بأن حب الاوطان من الإيمان ولا يستوى حب الله مع كره الانسان.

مدعوون إلى محبة لبنان والعمل من أجل إنسانه أمناً ووحدةً واستقراراً.

فالبرغم من التحديات البنيوية والسياسية، يظل الأمل قائماً في لبنان لا عنفيٍّ وسلمي، من خلال تبني خيارات عقلانية تتجاوز العنف، وتؤسس لثقافة حوار شاملة تحفظ الإستقرار وتبني مستقبلًا مشتركًا لكل اللبنانيين.

أخيـراً

لا بد من توجيه الشكر والتقدير لمبادرة بيت المستقبل وفخامة الرئيس أمين الجميل على هذه الندوات الحوارية والتي تمثل حاجة ماسة للبنان اليوم أكثر من أي وقت مضى.

شكراً فخامة الرئيس ...